عدد 12 (1999) ، 39-25

ملاحظات حول فشل بعض سياسات التصنيع و إستراتيجيات التنمية التكنولوجية في العالم الثالث: حالة العالم العربي

ملخص

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تشكيل الوعي التنموي لدى بلدان العالم الثالث عموما و العالم العربي على الخصوص، و تحديد الموجهات الأساسية لسياسات التنمية الصناعية في هذه البلدان، و من ثم معرفة مدى استجابة تلك السياسات إلى الإستراتيجيات التنموية المتبعة في تلك البلدان.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عدد من الملاحظات التقييمية التي أدت إلى فشل بعض هذه السياسات، نذكر منها على سبيل المثال:

تعرضت سياسات التصنيع و الإستراتيجيات التنموية التي كانت توجهها إلى انتقادات موضوعية منها:

- أنها لم تحقق الأهداف المرجوة التي كانت تسعى إليها، و هي تقليص (إن لم نقل القضاء) على حجم التبعية للبلدان المهيمنة على صنع الاختيارات الاقتصادية و السياسية و غيرهما.
- أن هذه السياسات التصنيعية ليست إلا تعبيرا واضحا عن عملية ديالكتيكية لصراع المصالح، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي.
- لم تكن النظريات التي ساهمت في توجيه هذه السياسات اجتماعية،

لأنها لم تعمل على إبراز الأبعاد الاجتماعية للإنسان باعتباره نواة مركزية بالنسبة لأي عملية تنمية.

د. نور الدين بومهره
معهد علم الإجتماع
جامعة عنابة، الجزائر

Résumé

La prise de conscience du phénomène de développement dans les pays du Tiers-Monde, notamment dans les pays Arabes, le contenu des politiques industrielles et leurs rapports avec les stratégies de développement préconisées, tels sont les axes qui structurent notre problématique.

يعيد الحديث عن سياسات التصنيع واستراتيجية التنمية الأذهان إلى فترة التسابق المتعدد الأبعاد بين القوتين العظميين المتمثلتين في المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي. وذلك من أجل توسيع مناطق النفوذ، السياسي و العسكري، وبالتالي فرض السيطرة على الشعوب، بالقوة أو بالفعل أو بهما معا، و الهيمنة على الخريطة الدولية ضمن معادلة تقسيم المصالح و توزيع النفوذ.هذا التسابق بين هاتين القوتين أدى إلى وجود نماذج مختلفة من

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Plusieurs remarques méritent à cet effet d'être relevées:
- Les politiques d'industrialisation adoptées par ces pays ainsi que les stratégies globales qui les ont orientées ont fait l'objet de plusieurs critiques;
- Ces politiques n'ont pas réussi à réaliser les objectifs qui leur ont été définis parce qu'elles sont devenues le champ d'expression d'intérêts contradictoires tant au niveau national qu'international.
- Les théories qui sous-tendaient ces politiques ont occulté la dimension sociale qui fait de L'HOMME le noyau central de tout processus de développement.

L'objectif de notre article consiste à déceler les raisons d'un échec.

السياسات التصنيعية أفرزت كل منها مفاهيم متباينة وفقا لإستراتيجية التنمية المتبعة و الموجهة لهذه السياسة التصنيعية أو تلك. وتندرج هذه النماذج جميعا ضمن نموذجين كبيرين متناقضين: النموذج الغربي والنموذج الشرقي، وكلاهما لا يخلو من النزعة الأيديولوجية. فالأول يعتمد على مبدأ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و يمد النزعة البرجوازية و النفعية المغلفة بمبادئ جذابة كالعقلانية أما الثاني فيرتكز على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و يدعو إلى الاشتراكية و يرفع شعار العدالة الاجتماعية. في ظل هذه الأجواء السياسية و الاقتصادية و الأيديولوجية المشحونة، خطت بلدان العالم الثالث اختياراتها التنموية متأثرة، كليا أو جزئيا، بنموذجي التنمية المذكورين أعلاه.

فكيف تشكل الوعي التنموي لدى بلدان العالم الثالث؟ وعلى أي أساس تم اختيار تلك البلدان لسياساتها التنموية خاصة في مجال التصنيع؟. و إلى أي مدى استجابت تلك السياسات لإستراتيجيات التنمية الوطنية في تلك البلدان؟.نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال النقاط الآتية: أيديولوجية التصنيع، سياسات التصنيع، استراتيجيات التنمية التكنولوجية في العالم الثالث، و أخيرا ملاحظات تقييمية.

1- أيديولوجية التصنيع (أو تشكيل الوعي التنموي)

تعتبر التنمية في مفهومها العام عملية بنائية تاريخية ترتبط ارتباطا و ثيقا بالمراحل الإطرادية التي تطبع صيرورة الإنسان و المجتمع و الثقافة معا. بهذا المعنى فهي عملية تقدمية أي تسير، في الحالات العادية، في خط متنام قد ينحرف هذا المسار و قد يتباطأ، و لكنه لا يتوقف عن الحركة و النمو. تتميز الأمم و تتفاوت الشعوب في ترتيبها على السلم الحضاري تبعا لطبيعة و نوعية هذه الحركة و النمو.فالتاريخ كما يقول بيتر ورسلي Peter Worsley هو تاريخ التنمية (1).

أرتبط مفهوم التنمية في الأدبيات الغربية بمفهوم التحديث Modernization الذي واكب الثورة الصناعية وامتزج معها، ثم ما لبث أن أصبح التحديث شعار الثورة واستمر كذلك إلى يومنا هذا معبرا، في كل مرحلة، عن خطاب معين و الحديث بالمفهوم الاقتصادي الغربي يندرج ضمن مستويات الإستراتيجية العامة للتنمية و يعبر عن توجهها الاقتصادي و الإيديولوجي معا.جسد هذا المفهوم بقوة الأفكار التي قامت على أساسها الثورة الصناعية المستمدة من فلسفة عصر التنوير، و منها الإيمان بالانتصار المتصاعد للعقل و العقلانية و الثورة على المعتقدات المجردة و تقويض المؤسسات الاجتماعية التقليدية (2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هكذا اكتسب مفهوم التحديث معنى التغيير، و إلى حد ما الثورة، لارتباطه بفلسفة الثورة الصناعية نفسها التي عملت على إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الثقافية التقليدية وفقا لمعطيات التقدم التكنولوجي الذي صار يمثل منطق العصر الذي يعتمد بشكل أساسي على التصنيع كأسلوب علمي و عملي لتحقيق أهداف عامة. لكن ما لبث هذا المفهوم أن أندمج في الفلسفة السياسية للنظام القائم (الرأسمالي بوجه خاص) وارتبط بشكل أو بأخر بالنظريات الغربية ذات الطابع الليبرالي، كالنظرية الوظيفية بوجه عام و البنائية الوظيفية بوجه خاص.

هكذا تحول مفهوم التحديث Modernization إلى نزعة تحديثية Modernism و أصبح عبارة عن أداة منهجية لتبرير و تمرير المشروع السياسي و الإيديولوجي و الاقتصادي لنظام الحاكم أو للقوى الضاغطة على توجيه مراكز صنع القرار.

أفرزت الحرب العالمية الثانية مجموعة من المعطيات الجديدة ساهمت بشكل مباشر في إعادة صياغة كثير من المواقف النظرية و الممارسات العلمية فيما بين هاتين القوتين اللتين تتحكمان بصورة مباشرة في مسار الفعل التنموي بمفهومه الشامل على الصعيد العالمي. من أهم هذه المعطيات المفرزة:

1-1- ظهور العالم الثالث كقوة ثالثة ضمن الصراع الدولي و توجهه الحديث نحو الأخذ بسياسة التصنيع كأسلوب للتنمية و الخروج من دائرتي التخلف و التبعية التي ورثها عن الاستعمار و أشكال الهيمنة الخارجية.و كان ذلك في إطار إستراتيجية تنمية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا العالم المتميز عن العالمين الآخرين المتقدمين (الاشتراكي و الرأسمالي) بنائيا و تاريخيا.

1-2- ظهور و انتشار مبدأ الإنتاج الصناعي الكبير Large scale industry الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الآلية (أو الأتمتة) Automation. هذا المبدأ الذي احدث تحولا بنائيا و وظيفيا لم تعرفه المجتمعات البشرية من قبل، حيث ساعد على تغيير إن لم نقل تقويض، المجتمعات والمدنيات التي لم تكن تملك لا القدرة على مقاومة هذه القوة الجديدة، و لا التقاليد الصناعية و القيم الثقافية التي تجعلها قادرة على مقاومة الزحف التكنولوجي الكاسح للبناءات الحضارية و الثقافية القائمة.و أصبحت الوحدة الأساسية في التحليل الاقتصادي و السوسيولوجي هي المصنع القائم على الإنتاج الكبير يديره محترفون ليس لهم مصلحة في الملكية و يستخدم أعدادا هائلة من اليد العاملة الجاهزة و منظم وفق مبادئ تكنولوجية مختلفة تماما عن التصنيع القديم.

1-3- التسليم بحتمية تجاوز الصراعات عن طريق الحل السلمي ابتداء من الصراعات السياسية و العسكرية بين القوتين العظميين و انتهاء بالصراع الصناعي على مستوى المصنع ، بين العامل ورب العمل وبين العامل ووسائل الإنتاج و تحويله بين التكنولوجيا و الإنسان.

ساهمت نظريات كثيرة في تشخيص فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و كشف النقاب عن حقيقة الممارسات الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت بلدان العالم الثالث أكثر عرضة لها من غيرها. من أهم هذه النظريات (أو بالأحرى الاتجاهات النظرية)، نذكر على سبيل المثال نظرية المجتمع الصناعي، مجتمع ما بعد التصنيع، المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعي الموحد التي تندرج في إطار عام هو نظرية التلاقي أو التقارب Contingency theory التي ظهرت بشكل مباشر بعد الحرب العالمية الثانية لتعكس، كما يقول غونتر روز Gunter Rose، خيبة أمل الأنظمة الرأسمالية الصناعية (في ذلك الوقت) في الإطاحة بالنظام الاشتراكي تحت قيادة ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي، بالأساليب العسكرية و السياسية و الاقتصادية.

أمام هذا الوضع الجديد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية لم تعد التنمية و التنمية الصناعية بوجه خاص، عبارة عن عملية تغير تدريجي أو نمو كمي أو تطور ارتقائي بل أصبحت تشكل مشروعا متكامل الأبعاد متعدد الأهداف و قد ساعد على بلورة هذا الفهم بروز محاولات نظرية و منهجية تسعى إلى استشراف مستقبل المجتمعات التي أعيدت هيكلتها وفقا للقيم الجديدة أو تلك التي في طريقها لإعادة الهيكلة و أن هذه المحاولات تمثل في حقيقة الأمر اقتراحات جاهزة لحل المشاكل (كما يزعم أصحابها) التي تعاني منها هذه البلدان و في مقدمتها التخلف و التبعية و بعبارة أخرى إن هذه المحاولات ليست سوى منتوجا أمينا لخبرة الغرب التاريخية و الهيكلية الاقتصادية. بهذا المنطق فهي تعكس الواقع الاجتماعي الداخلي بعلاقاته و قيمه و مؤسساته(3).

هذه المحاولات تسعى إلى إبراز سلامة التصور النظري و المنهجي بنوع من التفاؤل لتجربة التنمية في المجتمعات الغربية بالتأكيد على أن الخط التقليدي للنمو الرأسمالي يجب أن يؤمن التقدم الاقتصادي و مستوى من الاستهلاك و يضمن في الوقت نفسه الديمقراطية السياسية.

تبعا لهذه الفرضيات، فإن الحوافز الاقتصادية ذاتها و المؤسسات ساهمت في تصنيع أوروبا و أمريكا الشمالية ينبغي أن تكفي لتأمين النمو الاقتصادي للبلاد المتخلفة، و لتخفيف الإختلالات القائمة داخل الاقتصاد العالمي بصورة طبيعية (4).

إن تبني، بوعي أو بدون وعي، هذه الإستراتيجية يعني صراحة اندماج اقتصاديات العالم الثالث في اقتصاديات العالم الغربي أو بالأحرى في السوق الرأسمالي العالمي.الأمر الذي كان لابد أن يؤدي إلى ظهور تشكيلات اجتماعية متصارعة تهز، إن آجلا أم عاجلا، البناء الاجتماعي لهذه البلدان.

يمكن تصنيف هذا الصراع إلى: "**أ** - صراع اقتصادي يتمثل في البنى و الأنماط الإنتاجية التقليدية من جهة، و البنى و الأنماط الاستهلاكية المالية التي تعمل بصورة تدريجية على تحطيم جوانب من الاقتصاد الإنتاجي التي يمارسها النمط الاستهلاكي العالمي، من جهة ثانية، **ب** - صراع حضاري ثقافي يتمثل في تشويه أنساق القيم الاجتماعية، أي أن عملية الصراع بين العمل المنتج و قيم الاستهلاك الرأسمالي تؤدي إلى اضمحلال الشخصية المميزة لهذه المجتمعات و تشويه ثقافتها و تكوين قيم سلبية تسعى إلى الربح السريع دون الاهتمام بالعملية الإنتاجية القومية"(5).

خلاصة القول، أدت هذه الأطروحات في مجموعها إلى تعميم التجربة الغربية في التنمية الصناعية و محاولة احتواء تجارب الدول الأخرى خاصة بلدان العالم الثالث نحو الإقتداء بخبراتها من أجل تكريس التخلف و فقدان الهوية التي تمثل العنصر الأساسي في بناء الخصوصيات الحضارية لكل بلد بغض النظر عن مستواه الحضاري.و من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفارقات "الغربية" أن نجد هذه النزعة الاحتوائية و الإدماجية لدى بعض علماء الاقتصاد و الاجتماع يبشرون بل يروجون، بوعي أو بدون وعي، فكرة حتمية "المسار الخطي " و يرون أنه نموذج ملائم لتنمية البلاد المتخلفة مع فارق نوعي و مفهمي بالنسبة للتصور الغربي للتنمية.

أقر بعض المفكرين الغربيين هذه النزعة و عبروا عنها بشكل صريح في أكثر من مناسبة. يشير برمان Bruce J. Berman في هذا الصدد إلى إن الدول الإفريقية تكون و سوف تبقى مناطق محيطية Peripheral areas ، في حالة ارتباطها بالقوة الاقتصادية و السياسية للمراكز في الأمم الغنية. إن الاستقلال بالنسبة للدول الأولى قد قصد به المراقبة السياسية المباشرة للاستعمار أكثر من المراقبات السياسية أو الاقتصادية و الثقافية غير المباشرة للاستعمار لأنها تستمر ضمن علاقات التبعية تجاه السلطات الحاكمة القديمة (6).

حدث هذا الانزلاق المنهجي من قبل بعض الاشتراكيين حينما لم يحاولوا عزل مشكلة التخلف بصورة منهجية وانجروا بدلا عن ذلك وراء إحدى الفقرات المتضمنة في إحدى كتابات كارل ماركس بصورة "ميكانيكية" و هي : "أن البلد الأكثر تقدما صناعيا إنما يبين للبلد الأقل صورة المستقبل الذي ينتظره" .وقد فهم هؤلاء الاقتصاديون الاشتراكيون أن ما يقصده ماركس من هذه الفقرة هو الحل البديل للبلدان التي تريد أن تتجنب الطريق الصعب المتمثل في تجاوز المراحل التي قطعها المجتمع الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، عليها أن تتبنى بصورة حتمية الحل الاشتراكي عبر الثورة الاشتراكية. وهذا يعني بوضوح أن الأطروحة الاشتراكية لم تكن تعنى بالبحث عن الطريق البديل للتنمية أغلبية العالم الثالث (7).

بهذا الطرح يكون المنظور الاشتراكي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد ساهم بشكل أو بآخر في إعداد و صفات أو طبخات جاهزة مثل ما فعلت الأطروحات الغربية، وذلك من خلال رسم المستقبل " الأفضل "، كما يعتقد أصحاب هذين المنظورين المتعارضين لشعوب العلم الثالث المتعطشة للحرية و الاستقلال و بناء مجتمعاتها بالاعتماد على التصنيع و التكنولوجيا الحديثة كأسلوب لاختزال مراحل التخلف و الخروج من دائرة التبعية.

هكذا يكون العالم الثالث كمشكلة قد فاجأ ليس فقط المفكرين و المنظرين فحسب بل الممارسين و ذوي النفوذ في مراكز صنع القرار، بتقويض أطروحاتهم النظرية و المنهجية المستمدة من نظرية التحديث المتجذرة في الفكر الغربي، و التي ازدهرت بشكل قوي خلال الخمسينيات و الستينيات من هذا القرن.

ساهمت نظرية التبعية في بلورة مشكلة العالم الثالث، كحل بديل أو على الأقل كخط متميز، بنائيا و تاريخيا، عن كل خطي التنمية الاشتراكي و الرأسمالي. و من ثم اضطر واقع العالم الثالث اقتصاديي المدارس المتعارضة من ماركسيين و غير ماركسيين إلى إعادة النظر في أطروحاتهما اللتان تنطلقان من التسليم "بأن نمو البلاد المتخلفة سيسلك السبيل ذاته الذي مرت به البلاد المتقدمة حاليا (8). في ظل هذه المعطيات نتطرق لبعض سياسات التصنيع واستراتيجيات التنمية التكنولوجية في بلدان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالم الثالث مركزين بشكل أكثر على بعض الأقطار العربية.

2 - سياسات التصنيع

يرى بعض المفكرين أن تجربة التصنيع السائدة في الأقطار العربية تعكس إلى حد كبير تجارب التصنيع في بلدان العالم الثالث، من حيث أنها تعيش جميعا تحت ضغوطات اقتصادية و سياسية قوية من أجل تأسيس صناعات محلية، و ذلك لتدعم استقلالها السياسي و تؤمن علاقاتها التبادلية مع الخارج، و توفر مناصب شغل، و تطور من ظروف العمل، و تهيئ المناخ الملائم للكفاءات الوطنية لتحل محلها المساعدات الأجنبية. على هذا الأساس يمكن التمييز بين نمطين من السياسات التصنيعية، إحداهما تتوفر في الأقطار النفطية و شبه النفطية.و الثانية في الأقطار غير النفطية.

انتهجت فئة من الأقطار النفطية و شبه النفطية سياسة التصنيع الثقيل الذي يعتبر النفط عنصرا أساسيا، إما كمادة مثل صناعة تكرير الغاز و الصناعات البترولية و البتروكيماوية، أو كمصدر للطاقة مثل ما هو الحال في الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد و الصلب و مواد البناء و النفط. و تتميز هذه السياسة باعتمادها على التكنولوجيا المتقدمة و المعقدة.

يمكن ملاحظة نمطين من السياسات التصنيعية ضمن هذه الفئة وفقا لمعياري "التبعية" و "الاستقلال"، حيث أن بعض هذه السياسات التصنيعية قد أنشئت أصلا من أجل التصدير، و ذلك عبر الشركات المتعددة الجنسية. و يرى بعض المحللين أن هذا النوع من السياسات لا يساهم في عملية التنمية المحلية لأن لها علاقة اقتصادية خارج النفط، تربطها غالبا بقطاعات الاقتصاد ا لمحلي من صناعية و زراعية و حتى خدمية. بالإضافة لهذه الخصائص فإن القوة البشرية، بمختلف مستوياتها المهنية، لا تمت إلى البلد بصلة (9). و ينطبق هذا النوع من سياسات التصنيع بشكل أساسي على بعض الأقطار النفطية الأخرى.

تعرض هذا النمط من السياسات إلى نقد شديد من منظور التبعية، لأنه لا يتوفر على شروط التنمية المتكاملة و المستقلة. بل إن التنمية كمشروع اجتماعي اقتصادي ثقافي سياسي، لا يشكل في هذه الأقطار هدفا صريحا أو ضمنيا لأن التصنيع فيها يعتمد على مصادر الدخل فحسب، أي كشكل متقدم بعض الشيء للاقتصاد الريعي الذي يقوم على إنفاق العائدات المالية من تصدير النفط الخام.الأمر الذي جعل قرارها السياسي في (بعض المواقف) في وضع حرج.

أما النمط الثاني من السياسات التصنيعية التي تعتمد اقتصادها على النفط بصورة معتبرة فيوجد هذا النمط في الأقطار أو البلدان شبه النفطية مثل ما هو الحال في الجزائر و العراق، إلى جانب اعتمادها على الصناعات الثقيلة سالفة الذكر.إن ما يميز هذا النمط عن نمط بعض الأقطار النفطية الأخرى هو أن الأقطار شبه النفطية (10) توظف التصنيع لبناء قاعدة مادية، اقتصادية صناعية محلية متكاملة و تسعى لأن تكون مستقلة كلما أمكن لها ذلك، لأن هذه الصناعات بالنسبة لهذا النمط من السياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصنيعية تعتبر صناعات رائدة Key industries لأن بعض هذه الصناعات يندرج ضمن ما يعرف في أدبيات الاقتصاد الفرنسية" الصناعات التصنيعية Industries industrialisantes، التي تتميز بكثافة تكنولوجيتها و تعقدها الشديد، من جهة، وقدرتها على توليد صناعات أخرى من جهة ثانية، و مجالا واسعا للتشغيل من جهة ثالثة، و وسيلة هامة لتعجيل عملية الاستقلال الذاتي باعتبارها المجال الأساسي لاكتساب المعرفة العملية و التكنولوجية من جهة رابعة. لكن تجارب كثير من البلدان التي اعتمدت على هذا النوع من الصناعات لم يحالفها النجاح بل معظمها أصطدم بإحباطات كثيرة و متعددة، لأسباب موضوعية تتعلق باحتكار السوق العالمية لمثل هذه الصناعات المنافسة.و بالتالي عدم استعدادها و تحمسها لنشر مثل هذه الصناعات في أقطار معينة من العالم الثالث، تتميز بدرجة من الوعي الوطني و المراقبة الشديدة على عمل الشركات الاحتكارية حتى لا تتمكن من اختراق مشاريعها الاقتصادية و بالتالي التأثير في توجيهها، و كذلك لأسباب ذاتية تتعلق بضعف المهارة (know-how) وعدم ملاءمة هذا النوع من التكنولوجيا الصناعية للمخزون المعرفي stock of knowledge و المهني للبلدان حديثة العهد بالاستقلال.

أما فيما يتعلق بالسياسات التصنيعية الأخرى فهي لا تعتمد على النفط و إنما تقوم (كما يرى للبعض) بشكل عام على تصنيع بدائل الاستيراد بدءا بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة، ثم الصناعات الاستهلاكية المعمرة، ثم الصناعات الاستهلاكية الوسيطة، و صولا إلى صناعات وسائل الإنتاج ومعداته. و تعد مصر القطر العربي الأكثر عراقة في تبني هذا النمط (11). و يرد المحللون الاقتصاديون فشل هذا النمط من السياسات التصنيعية على الصعيد العالمي، رغم انتشاره على امتداد التاريخ، إلى صعوبة تجاوز مرحلتي الصناعات الاستهلاكية و الوسيطة إلى إنتاج الآلات و المعدات الضرورية التي تسمح بوجود قاعدة صناعية متكاملة (12). بالإضافة إلى الأنماط المذكورة من السياسات التصنيعية فإن هناك أنماطا أخرى تخرج عن المواصفات التي رأينا أنها تنطبق على أنماط السياسات التصنيعية في الأقطار العربية. نذكر على سبيل المثال، بعض التجارب التي تميزت باعتمادها على التصنيع الموجه نحو التصدير. و كذلك الاعتماد على تصنيع بدلائل الاستيراد.إن هذه السياسات التصنيعية قد جمعت بين هذين النمطين في آن واحد. بالإضافة إلى اعتمادها على الصناعة الثقيلة الموجهة إلى خدمة مشاريع التنمية الداخلية.

باختصار هناك سياسات تصنيع مختلفة اخترقت بلدان العالم الثالث وفقا لتوجهاتها السياسية. لكن هذا الاختلاف ليس مرده اختيار هذا التوجه السياسي أو ذاك بصورة مطلقة و لكن السبب الرئيسي، في نظرنا، يعود كذلك إلى اختلاف في المفهوم و الأهداف، و في المواصفات الخاصة بكل بلد من هذه البلدان. و يقصد بالمفهوم و الأهداف قدرة كل بلد على فهم واقعه الموضوعي و تحديد أهدافه التنموية بصورة عامة ضمن علاقات القوة و الهيمنة الخارجية و هذه الخاصية تتوقف على مدى قدرة بلد ما من هذه البلدان على خلق انسجام و تكامل بين السياسة و الإستراتيجية التي يتبعها في مجال الوصول إلى التنمية للوصول إلى مرحلة التقدم و خاصة في مجال التكنولوجيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يصبح المجتمع قادرا على نشر المعرفة، ببعديها العلمي و التكنولوجي، و توظيفها في بناء إنسان العالم الثالث و مجتمعه و ثقافته.

3 - استراتيجيات التنمية التكنولوجية

يتفق معظم الباحثين و المفكرين من الاجتماعيين و الاقتصاديين على حتمية اكتساب المعرفة العلمية و التكنولوجية باعتبارها عاملا أساسيا في تطوير البنى الاجتماعية و الاقتصادية لبلدان العالم الثالث. لكن هؤلاء الباحثين و المفكرين، و على غرار اختلاف بلدان العالم الثالث حول سياسات التصنيع، اختلفوا حول الإستراتيجية الملائمة لتطوير تلك البنى و كذلك حول مسألة اختيار التكنولوجيا الملائمة.

حدد خبراء التنمية التكنولوجية ثلاث استراتيجيات على الأقل للتنمية لاكتساب القدرات التكنولوجية و التحكم في أسرارها و هذه الإستراتيجيات هي:

الإستراتيجية الأولى

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس فكرة القفز عبر المراحل التي تفصلها عن ركب المجتمعات المتقدمة.و هذا لن يتم إلا عن طريق تبني أحدث أنواع التكنولوجيا من أجل تطوير البنية الاجتماعية المختلفة.هكذا نجد أن معظم، إن لم نقل كل، بلدان العلم الثالث التي سلكت هذا المنهج في تنمية و تطوير قدراتها التكنولوجية، قد جعلت من التنمية التكنولوجية ذات المستوى الأكثر تقدما و حداثة قضية مصيرية بالنسبة لمستقبلها و لذلك فقد تصدرت قائمة سياساتها و خططها التنموية، معتقدة أنه إذا ما حصلت هذه البلدان على التكنولوجيا الحديثة و أحسنت استعمالها فإنه يصبح من الممكن المشاركة في تطوير تقنيات أكثر حداثة مما هو موجود لديها و بالتالي تصبح في يوم ما قادرة على إنجاز تكنولوجيتها الذاتية التي تعكس هويتها (13).

لقد كانت هذه الإستراتيجية محل انتقاد شديد من بعض المفكرين من أبناء العالم الثالث نفسه، و كذلك من قبل عدد من الخبراء و الأخصائيين في شؤون التنمية و العارفين بنتائج سياسات الانفتاح على عالم التكنولوجيا الحديثة و التسابق من أجل اقتنائها و هذا لعدد من الأسباب نوجزها فيما يأتي:

1 - عدم قابلية التكنولوجيا، و بالأخص المعقدة منها أو الأكثر حداثة للنقل بصورة ميكانيكية، إذ ليس في استطاعة الأقطار المختلفة أن تستنسخ تصميم الآلات التي بنيت في أقطار أكثر تقدما، كما فعلت اليابان عند انطلاقها في عملية التنمية و ذلك فارتفاع نسبة الأمية في العالم الثالث و هذا ما لا يتماشى مع مواصفات التقنية الصناعية الحديثة التي تتطلب مستويات معينة من التدريب (14) أي وفقا لمناهج علمية عصرية و ليس وفقا للطرق التقليدية القائمة على التجربة و الخطأ.

2 - إن التكنولوجيا الحديثة سوف تؤدي إلى ظاهرة البناءات المزدوجة و هي ظاهرة مرضية بدأت تتميز بها بعض بلدان العالم الثالث بالإضافة إلى أن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة يحتاج إلى بناء خدمات تفتقدها هذه البلدان أساسا. كما تتطلب توفر مستوى عال من التأهيل يشرف و يسير أجهزة الإدارات المختلفة(15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التأكيد على استبدال التكنولوجيا كثيفة العمل Labour intensive technology بتكنولوجيا كثيفة رأس المال Capital intensive technology، كما يقول بيترو ورسلى، كان مقبولا لدى أولئك الذين نظروا إليه كشيء كامن في منطق " الصناعة " لكن ذلك كان ناجحا، حسب رأيه، بالنسبة للماركسيين عن الطبيعة التنافسية للسوق الرأسمالية (16) فالواقع الموضوعي لمعظم بلدان العالم الثالث أنها تعاني من مشكلة نقص رؤوس الأموال و اليد العاملة التي تنتظر خارج عالم الشغل هذه الظاهرة ازدادت سوءا دون شك بازدياد الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال، حيث تفاقمت مشكلة البطالة التي أصبحت شيئا فشيئا تشكل عاملا سيكولوجيا ليس فقط بالنسبة للعاطلين و المهمشين، و إنما بالنسبة للطبقة العاملة المهددة بالبطالة. فالأثار الأساسية الناجمة عن البطالة، في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة، ليست مادية مثل ما يشعر به العاطلون فعلا، و لكن نفسية اجتماعية مترتبة عن هاجس الخوف من الطرد الذي ينتظر كل عامل (17).

الإستراتيجية الثانية

تقوم هذه الإستراتيجية على تنمية التكنولوجيا، و تعتمد بشكل أساسي على مبدأ التبني التدريجي للتكنولوجيا المتقدمة. تستمد هذه الإستراتيجية أسسها النظرية و المنهجية في العمل من الفكر التطوري و المبررات التي يعتمد عليها أصحاب هذا الاتجاه التنموي في ميدان التكنولوجيا، هو مطابقة الظروف الحالية التي تعيشها بلدان العالم الثالث، بتلك التي كانت تعيشها البلدان المتقدمة خلال القرن التاسع عشر حيث كانت تعاني من نفس المشكلات التي تواجه البلدان المتخلفة الآن من حيث مستوى مهارة اليد العاملة و البطالة و نقص رؤوس الأموال (18).وبذلك تستطيع البلدان المختلفة التعايش مع تكنولوجيا تتناسب و مستواها الحضاري و الثقافي و العلمي و المهني و من ثم يمكن أن تتجنب هذه البلدان إعادة اكتشاف ما هو موجود فعلا من التكنولوجيا باختصار، تتبنى هذه الإستراتيجية المخزون المعارفي للحضارة الغربية للانطلاق في عملية تنمية و تطوير قدراتها التكنولوجية.غير أن هذه الإستراتيجية لم تسلم هي الأخرى من النواقص بل تعرضت إلى انتقادات شديدة أيضا، منها على سبيل المثال لا للحصر.أن التكنولوجيا التي كانت لها أهمية في مرحلة ما من تاريخ اكتشافها لم تعد قادرة على منافسة التطورات الجديدة، و غير قادرة على تلبية مطالب التنمية بالكفاءة المهنية المدربة تدريبا عمليا، بالإضافة إلى أن هذا الجيل من التكنولوجيات الصناعية قد يكلف الكثير من الأموال بسبب عدم توفره في السوق التجارية أو يتطلب وقتا حتى يتم توفيره في مصادر التموين الخارجية و التي غالبا ما تكون تابعة لشركات احتكارية عالمية. كما أن التدريب على هذه الأخيرة غالبا ما يكون أصعب من التدريب على التكنولوجيا الحديثة .

الإستراتيجية الثالثة

على خلاف الإستراتيجيتين الأوليتين فإن هذه الأخيرة تعرف بالتكنولوجيا الوسيطة intermediate technology و قد أطلق هذا الاسم على مجموعة من التكنولوجيات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتوسط الطريق بين تكنولوجيات كثيفة رأس المال التي غالبا ما تكون مستوردة من الخارج نحو بلدان العالم الثالث أو التكنولوجيا المحلية indigenous technologies، المتوفرة لدى هذه البلدان (19)، أي إحداث نوع من المزاوجة بين عملية نقل التكنولوجيا و عملية الإبداع التكنولوجي للمجتمع المحلي.و يعتبر هذا الارتباط مطلبا من المطالب التي يمكن أن تساهم بها عملية نقل التكنولوجيا في التنمية الاجتماعية لبلدان العالم الثالث.

تفهم التكنولوجيا الوسيطة، كإستراتيجية تنموية، على أنها محاولة لتجنب بعض المشاكل المرتبطة بالتصنيع السريع.و هي بهذا المعنى موجهة مباشرة لتحقيق أغراض اجتماعية ل 80% من سكان الأقطار الأكثر تخلفا و التي لا تزال تعيش على القطاع التقليدي غير الصناعي.و هذه الإستراتيجية موجهة كذلك لتتجاوز المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان مثل البطالة و نقص رأس المال و ذلك بواسطة استعمال تقنيات الإنتاج الكثيفة العمل. و يعتبر دايفيد ديكسون David Dixon بلغة رقمية عن موقع التكنولوجيا الوسيطة بقيمة ما يوفره موقع عمل بالنسبة للإستراتيجيات التكنولوجية الثلاثة بقوله: إذا كان موقع عمل في التكنولوجيا التقليدية يوفر أو يتكلف جنيهين، و موقع عمل في التكنولوجيا الصناعية المتقدمة يعادل 2000 جنيها، فإن التكنولوجيا الوسيطة تتجه لتوفير موقع عمل بحوالي 200 جنيها (20).

يعتبر شوماخير E.F. Schumacher أول من استعمل مصطلح التكنولوجيا الوسيطة، في منتصف الستينيات و قد وضع الاعتبار الأول بالنسبة لهذا النمط من التكنولوجيا هو مضاعفة maximize فرص العمل للعاطلين عن العمل و ما دون التشغيل، بدلا من مضاعفة نسبة المخروج للإنسان الواحد.كما أقام مقترحاته، ليس على الحاجات المادية فحسب، و لكن على الحاجات الروحية أيضا للفرد.فيقول: إن الحظ في العمل بالنسبة للإنسان الفقير يكون أعظم من كل الحاجات حتى إذا كان بأجر زهيد و أن عملا غير منتج نسبيا يكون أفضل من حالة العطل عن العمل (21).

على غرار الإستراتيجيتين الأوليتين للتنمية التكنولوجية، فإن إستراتيجية التكنولوجيا الوسيطة قد واجهت صعوبات موضوعية عند اصطدامها بالواقع المعيشي في بلدان العالم الثالث، التي تتميز ببنياتها الاجتماعية و الاقتصادية و خلفياتها التاريخية و مستوياتها الحضارية الأمر الذي جعلها عرضة للانتقادات و تحفظات كثيرة، منها على سبيل المثال: أن أهم مظهر لهذه التكنولوجيا يتجلى في استمرار تجذرها في العقلانية التكنولوجية الغربية. أي لم تفقد طابعها الغربي بعد نقلها و تكييفها في الوسط الجديد.الأمر الذي جعلها تقوم بشكل قوي على تقنيات إنتاج المقاولة و المهارة الإدارية التي ترتبط بشكل وثيق بالأيديولوجيا الرأسمالية التي نشأت في ظلها (22).

4 - تقييم عام

تعرضت سياسات التنمية و الإستراتيجيات التي كانت توجهها، في بلدان العالم الثالث، خاصة خلال السبعينيات إلى عدد من الملاحظات التقييمية معظمها جاء في شكل انتقادات موضوعية من قبل المحللين و الخبراء في مختلف ميادين المعرفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية و الاقتصادية السياسية و حتى الأيديولوجية. يمكن اختصارها في النقاط الآتية: أن هذه الإستراتيجيات لم تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها، و التي تتمثل في سعي هذه البلدان إلى تسريع عملية التنمية و تعميق خبراتها التكنولوجية.و لكن الحقائق الموضوعية تشير في كثير من الحالات إلى عكس ما كانت تهدف إليه، حيث أن عمليات نقل التكنولوجيا، التي كانت تتم في معظم الأحيان بطرق غير مدروسة بتأن و عن حسن اختيار و وعي، قد أدت إلى إحداث نوع من الإختلالات ضمن البنى الاجتماعية و الاقتصادية لهذه البلدان.و بالتالي إلى تعميق ظاهرة التبعية تجاه البلدان المتقدمة.نجد على سبيل المثال، أن استراتيجية التنمية التكنولوجية التي اعتمدت على التكنولوجيا ذات الكثافة المالية (كثيفة رأس المال)، رغم أنها تعد عملا راديكاليا لمحاولة حرق المراحل (القفز عبر المراحل) و قطع الطريق على عوامل التبعية من أن تستمر في الهيمنة على صنع القرار الوطني فإنها، إلى جانب ذلك، تعد من أهم العوامل التي عمقت حاجة هذه البلدان إلى المساعدات الخارجية، و من ثم خضوع استقلالها الاقتصادي و السياسي، وربما(في مستويات معينة)سيادتها لضغوط الدول المحتكرة لهذه التكنولوجيا، و التي ليس في صالحها أن تتخلص هذه الدول من قبضتها (23).

إن تحليل مضمون سياسات التصنيع و إستراتيجيات التنمية يبين، من خلال العرض السابق، أن هذه السياسات و الإستراتيجيات تعبر عن عملية ديناميكية لصراع المصالح: على المستوى الداخلي، فيما بين فئات المجتمع في بلدان العالم الثالث من جهة و على المستوى الخارجي فيما بين هذه البلدان و البلدان المتقدمة من جهة أخرى. و يندرج صراع المصالح في المستوى الأول ضمن إطار شمولي هو الصراع الطبقي القائم بين الطبقات الميسورة و المستفيدة من عمليات نقل التكنولوجيا و القيم الحضارية الغربية المترتبة عنها، و الطبقات المنتجة المشكلة من المهمشين و الدهماء كما يندرج صراع المصالح على المستوى الثاني في إطار إيديولوجي سياسي قائم على علاقات التبعية و الهيمنة و الاستغلال بين من يملك التكنولوجيا و من هو في حاجة ماسة إليها لكي يخرج من دائرة هذه العلاقات غير المتوازنة. كما أن تحليلا لمضمون سياسات التصنيع و إستراتيجيات التنمية التكنولوجية يكشف بصورة لا مجال فيها للشك عن الاتجاه الأحادي البعد، المتمثل في الاعتماد بشكل ضمني و صريح معا في فهم عملية التنمية على التكنولوجيا و اعتبارها المحدد الأساسي وربما الوحيد في تنمية المجتمع و تطويره.طبيعي أن يكون الأمر كذلك، لأن فلسفة التصنيع في حد ذاتها و الإستراتيجيات التي واكبتها جاءت معبرة بصورة موضوعية و ذاتية في آن واحد عن التيارات الفكرية التي تمجد الحضارة الغربية فكرا و منهجا و حضارة.

كانت الوظيفية و من بعدها البنائية الوظيفية (كما سبقت الإشارة)، و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تمثلان النموذج المرجعي المهيمن في علم الاجتماع و علم الأنثروبولوجية (الغربيين). و أن وحدة تحليلهما(المجتمع الشامل) قد جعلتهما تتميزان برؤية " كلية " بصورة بارزة، ووصفهما البعض بأنهما كانتا تشكلان رؤية مجتمعية و لم تكونا رؤية اجتماعية (24).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تكن هذه النظرية و غيرها من نظريات، التي مهدت السبيل للرأسمالية الصناعية لاختراق الأنظمة الاجتماعية عبر أنحاء العالم، اجتماعية لأنها لم تجعل من الإنسان رأسمال في ذاته، بل وظيفته لرأسمالها و أغراضها المادية و اعتبرته، في مراحل من تطورها، كشيء (لا كائن اجتماعي) لا يحتاج إلا لرعاية اجتماعية، بالضبط كما تحتاج الآلة إلى الصيانة الفنية للاستمرار في العمل و الإنتاج.

سنبين فيما يأتي كيف كانت هذه النظريات تعمل بتقنيات مختلفة و على رأسها التكنولوجيا كعامل لترويض الإنسان عموما و العامل بوجه خاص، لأغراض طبقة معينة من المجتمع ، في الأنظمة الرأسمالية، و كيف انتقلت هذه العدوى إلى المجتمعات الطرفية (العالم الثالث) فيما بعد. يؤكد الأنثروبولوجي ليزلي وايتLeslie White مثلا، فكرة الحتمية التكنولوجية بقوله: " ليس تغيير الشعور هو الذي يغير عجلة التطور الاجتماعي.إنما التجمعات الاجتماعية و السياسية بواسطة عمل القوى التكنولوجية هي التي تحدد اتجاه و مدى الشعور(25).

في الوقت الذي أصبحت التكنولوجيا تمثل الشكل العالمي للإنتاج المادي، فإن هناك من يضيف إلى العامل التكنولوجي عامل الإدارة كسمة من سمات المجتمع المعاصر و حركته و في هذا الصدد يصرح مكنمارا في مؤتمر جاكسون (ميسيسيبي): ليست القضية هي هوة تكنولوجية بقدر ما هي قضية إدارة أي هوة تسيير. إذا كان عدد من العلماء الأوروبيين يهاجرون إلى الولايات المتحدة، فذلك لا يعود في جوهره إلى أن لدينا تكنولوجيا أكثر تقدما، بل يعود خاصة إلى أن لدينا أساليب عصرية وفعالة للعمل الجماعي و أساليب الإدارة" (26) فالتكنولوجيا و أسلوب الإدارة في نظره هما الخاصيتان اللتان تتميز بهما المجتمعات الصناعية الغربية المعاصرة.

و على خلاف ما تصوره مكنمارا و غيره من الذين يصنفون بطريقة مباشرة و غير مباشرة ضمن ما يمكن أن يسمى بالحتمية التكنولوجية، فقد كرس هربرت ماركوز تحليله العميق في مؤلف،ه الشهير "الإنسان ذو البعد الواحد "L'homme unidimentionnel" الذي يوجه نقدا للعقلانية الغربية من خلال العقلانية التكنولوجية بأسلوب ذكي و جذاب على سبيل المثال، في رده على تقرير مكنمارا، الذي صرح فيه بأن المجتمع المعاصر مجتمع عقلاني. و هي الفكرة أو الحكم الذي يرفضه هربرت ماركوز، مؤكدا أن هذه العقلانية التي يتميز بها المجتمع الصناعي (يقصد هنا، بشكل أساسي، المجتمع الرأسمالي الصناعي) هي في نهاية التحليل لاعقلانية، من حيث ميل هذا المجتمع بطبيعته إلى قاعدته التكنولوجية كموجه لجميع أفعال هذا المجتمع، و كذلك ميله إلى النزعة الاستبدادية التي يحملها مسؤولية تزييف الوعي العام (27). يلخص ماركوز هذه الفكرة بقوله: أن الثقافة الصناعية المتقدمة تكون أكثر إيديولوجية من التي سبقتها ، و ذلك لأن الإيديولوجيا تتموضع اليوم في عملية الإنتاج نفسها (28). ثم يستمر في إبراز المظاهر السياسية للعقلانية التكنولوجية الحالية التي تتجلى في الهيجان أو السخط فيقول: إن الجهاز الإنتاجي و السلع و الخدمات التي ينتجها "تبيع" أو تفرض النسق الاجتماعي كمجموع و أن وسائل النقل و الاتصالات الجماهرية و تسهيلات السكن و الملبس و الطعام و الإنتاج الأكثر اكتساحا لصناعة أوقات الفراغ و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعلام ، تقتضي اتجاهات و عادات مفروضة و بعض ردود الأفعال الفكرية و الانفعالية التي تربط المستهلكين بالمنتجين على نحو ما ممتعا و من خلالهم بالمجموع (29).

و ينتقد هربرت ماركوز البنية الأساسية للمجتمع الصناعي المعاصر من حيث أنها تجسد ظاهرة الكليانية و الهيمنة أمام مظاهر كليانية هذا المجتمع ، في نظره، ليست هناك إمكانية للحديث عن " حيادية " التكنولوجيا و ليست هناك إمكانية لعزل التكنولوجيا عن الاستعمال الذي وجهت إليه_ فالمجتمع التكنولوجي بهذا المعنىْ في نظر ماركوز، هو نظام هيمنة يعمل حتى على مستوى الفهم و بناء التقنيات (30).

هكذا نلاحظ أن سياسات التصنيع و إستراتيجية التنمية التكنولوجية في المجتمعات المصنعة قد ساهمت بشكل ملحوظ في تحرير الإنسان من مظاهر البؤس و الفقر و الهامشية و أدخلته عالما جديدا عصريا، لتسلب منه الحرية من حيث لا يدري، و تفقده استقلاله الفكري و بأساليب ذكية استطاع هذا النظام، عبر سياسات محكمة أن يفرض، على الصعيد الداخلي، درجة من التلاحم الاجتماعي لبنية المجتمع الرأسمالي المعاصر، و يخلق ميكانيزمات لاحتواء الصراع الطبقي القائم بين القوة المهيمنة صاحبة الامتيازات و الطبقة المستغلة المعدومة، من خلال تنمية وعي زائف لدى هذه الأخيرة. كما استطاع أن يفرض، على الصعيد الخارجي ، هيمنته على صنع القرارات السياسية و الاقتصادية، بدءا بالتأثير على صناع هذه القرارات أنفسهم ، في كثير من بلدان العالم الثالث خاصة تلك التي انتهجت الخط الاشتراكي و سارت في فلك ما كان يسمى الاتحاد السوفياتي و لعل الوضع المتردي (على الساحتين الداخلية و الخارجية) الذي تعيشه شريحة عريضة من شعوب البلدان التي جربت هذه السياسات التصنيعية، لدليل واضح على هشاشة تسيير الاختيارات الإستراتيجية لتلك البلدان.

الهوامش

[1]- بيترو ورسلي، العوالم الثلاثة الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد العراق، 1987 ص 21 (ترجمة: صالح الدين محمد سعد الله).

[2]- آلان **توران**، الحداثة و الخصوصية الثقافية (ترجمة د.منى أبو سنة) مجلة المنار، عدد 59 أكتوبر 1989 ص 125.

[3]- سعد الدين **إبراهيم**، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، في " استراتيجية التنمية في مصر"، أبحاث و مناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة 24-26 مارس 1977.

[4]- م. فالكووفسكي، و جهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث (ترجمة الدكتور كمال غالي). دار الحقيقة للطبعة الثانية 1982 ص 12.

[5]- أحمد مجدي حجار " نحو تفسير السلوك السياسي لفلاحي العالم الثالث في ضوء نظرية التبعية "، مع إشارة خاصة للمجتمع المصري في الكتاب السنوي لعلم الاجتماعي، دار المعارف، عدد:7 أكتوبر 1983 ص 70-71.

[6]- Bruce J. Berman, Néocolonialisme et clientélisme : centre periphery, relations and political development in Africa states / in "studies in comparative international development", vol.9, n°2, p.4, 1974.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[7]- فالكووسكي. نفس المرجع: ص13.
[8]- م. فالكووسكي. نفس المرجع ص 12.
[9]- تفاصيل هذه الأفكار في: نجيب عيسى " مشكلة التكنولوجيا في العالم الثالث". في الفكر العربي، مارس 1987 عدد 45 السنة 7 ص 36.
[10]- جيب عيسى، نفس المرجع ص 36.
[11]- جيب عيسى، ننفس المرجع ص 37.
[12]- فسه، ص 37.
[13]- حمد كمال الشافعي. دور التكنولوجيا في البناء الاجتماعي للقرية المصرية. رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس 1983، ص ص 9-11.
[14]- بيتر ورسلى، نفس المرجع، الجزء الثاني. ص 39.
[15]- أحمد كمال الشافعي، نفس المرجع ص 225.
[16]- يتر ورسلي، نفس المرجع، الجزء الثاني. ص 39.
[17]- بيتر.ف. دروكر، نفس المرجع ص ص 13-14.
[18]- أحمد كمال الشافعي، نفس المرجع ص 226.
[19]- David Dickson, Alternative Technology and The Policies of Technical Change, Fontana Brigenal, 1974.
[20]- Ibid, p.151.
[21]- E.F. Schumacher, Social And Economic Problem Colling For The Development Of Intermediate Technology / In David Dickson. Op. Cit., pp.152-153.
[22]- David Dickson, Op. Cit., p.152.
[23]- محمد الجوهري و آخرون، الاقتصاد و المجتمع في العالم الثالث، دار المعارف، مصر الطبعة الأولى، 1982 ص 252، هامش رقم 1.
[24]- بيتر ورسلي، ننفس المرجع، الجزء الثاني، ص 34.
[25]- David Dickson, Op. Cit., p.44.
[26]- روبرت مكنارا، " التحدي الأمريكي " في: حسين حناوي: هربرت ماركوز و نقد المجتمع الصناعي، دراسات عربية، السنة الثانية، عدد 3، يناير 1972، ص ص 27-28.
[27]- حسين حناوي، نفس المرجع، ص 28.
[28]- Herbert Marcuse, L'Homme Unidimentionnel, Les Editions de Minuit, 1968, p.36.
[29]- Ibid.
[30]- Ibid, p.21. □

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com